المجلة الاقتصادية الشهرية

ماي 2022

14 rue Mohamed el Gharbi, Manar 2, 2092, Tunis TEL +216 71 872 618 E-MAIL contact@solidar-tunisie.org

لمحة عن الاقتصاد

المؤشر الاقتصادي		ق م 2022	الإنجاز	الملاحظات
النمو الاقتصادي		%2.6	%2.4	سجل الناتج المحلي الجملي ارتفاعا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 يقدر بـ 2.4% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. كما سجل المنو الاقتصادي ارتفاعا بنسبة 0.7% خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة 2021.
البطالة			%16.1	انخفض عدد العاطلين عن العمل من 673.5 ألفا خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021 إلى 653.2 ألفا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022.
التجارة الخارجية	صادرات	%10.7+	%24.6+	أدى تطور الصادرات بـ 24.6% والواردات بـ 30.3% خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 لارتفاع العجز التجاري من -420.7 4 م د لـ -622.3 6 م د.
	واردات		%30.3+	
	عجز		-622.3 6 م د	
الصرف			1 أورو = 3.2614 دينار 1 دولار = 3.0272 دينار	مقارنة بأفريل 2021، ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة 1.4% وانخفضت مقارنة بالدولار بنسبة (-9.3%).
التضخم			%7.5	تواصل ارتفاع نسبة التضخم لتبلغ 7.5% خلال أفريل 2022.
متوسط سعر خام برنت		75 دولار	104.58 دولار	انخفض سعر البرميل من 117.25 دولار خلال مارس 2022 إلى 104.58 دولار خلال أفريل 2022.
العجز المالي		-308 9 م د 6.7% من الناتج المحلي الخام	46.2 م د	سجلت الميزانية فائضا بلغ 46.2 م د في موفى شهر فيفري 2022.
الموارد	الجملية	291 57 م د	872.6 6 م د	انخفضت قيمة الموارد بـ 76.8 م د أو بـ (-76.8%) مقارنة بفيفري 2021.
	موارد الخزينة	673 18 م د	567.8 5 م د	بلغت موارد الاقتراض والخزينة 304.8 1 م د.
	مداخيل الميزانية	618 38 م د	304.8 1 م د	ارتفعت قيمة مداخيل الميزانية بـ 10.4% مقارنة بفيفري 2021 لتبلغ 567.8 5 م د.
النفقات		241.8 43 م د	521.6 55 م د	ارتفعت نفقات ميزانية الدولة خلال فيفري 2022 بالمقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 بـ 364.8 م د لتبلغ 521.6 55 م د.
حجم الدين العمومي	الجملي	142 114 م د	%93.2	ارتفع حجم الدين العمومي إلى322.7 106 م د خلال فيفري 2022 مقارنة بـ 227.1 96 م د فيفري 2021.
	الداخلي	184 41 م د	%104	بلغ الدين الداخلي 906.5 42 م د خلال فيفري 2022 مقارنة بـ 204.8 53 م د فيفري 2021.
	الخارجي	958 72 م د	%86.9	بلغ الدين الخارجي 416.2 63 م د خلال فيفري 2022 مقارنة بـ 022.3 61 م د فيفري 2021.

النمو الاقتصادي

ينتظر أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة 2.6% حسب قانون المالية لسنة 2022.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ارتفع الناتج المحلي الجملي خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 بنسبة 0.7% مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة 2021. وهو عائد بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة لبعض القطاعات كقطاع خدمات النزل والمقاهي والمطاعم بنسبة 8.7% وقطاع النقل والتخزين بـ 4.3% وقطاع استخراج منتجات التعدين 6.3%.

سجل الناتج المحلي الجملي ارتفاعا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 يقدر بـ 2.4% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يعود هذا الارتفاع إلى:

1. ارتفاع الانتاج في الصناعات المعملية:
- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الكيمائية بنسبة 2.1%.
- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الفلاحية بنسبة 9.6%.
- ارتفاع انتاج قطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة 10.8%.
- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 4.1%.
- انخفاض انتاج قطاع صناعة مواد البناء والخزف بنسبة (-6.7) %.

2. ارتفاع انتاج جل قطاعات الخدمات:
- ارتفاع انتاج قطاع النزل والمطاعم والمقاهي بنسبة 11.2%.
- ارتفاع انتاج قطاع خدمات النقل 8.6%.
- ارتفاع انتاج قطاع المعلومات والاتصالات 6.1%.
- انخفاض انتاج قطاع الخدمات المالية 4.3%.

3. ارتفاع انتاج قطاع المناجم بنسبة 75.1% مقابل تراجع انتاج قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة -9.5%.
4. ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 3.3%.

البطالة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- تراجع عدد السكان المشتغلين خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 بحوالي 93.6 ألفا (-2.7%) مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة 2021.

يمثل الذكور 71.3% (2418.1 ألف) والإناث 28.7% (975.1 ألف) من مجموع المشتغلين.

- انخفض عدد العاطلين عن العمل من 673.5 ألفا خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021 إلى 653.2 ألفا خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 لتنخفض بذلك نسبة البطالة من 16.2% إلى 16.1%.

ارتفعت نسبة البطالة بـ 0.2 نقطة لدى الذكور لتبلغ نسبة 14.1% وانخفضت بـ 0.4 نقطة لدى الإناث لتبلغ نسبة 20.9%.

تراجع معدل البطالة عند الشباب (من 15 إلى 24 سنة) من 40% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021 إلى 38.5% خلال الثلاثي الأول من سنة 2022. وتقدر بـ 39.8% لدى الذكور 36% لدى الإناث.

التضخم

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

✓ شهد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا خلال شهر أفريل بنسبة 1.4% مقارنة بـ 0.8% خلال شهر مارس 2021.

يعود ذلك إلى:

1. ارتفاع أسعار مجموعة التغذية والمشروبات بنسبة 1.6% حيث شهدت أسعار الخضر الطازجة ارتفاعا بنسبة 4.3% مع ارتفاع أسعار لحم الضأن بنسبة 7.4% وأسعار الأسماك بنسبة 3.4% وأسعار مشتقات الحبوب بنسبة 1.9% وأسعار لحم البقر بـ 2.3% وأسعار الغلال بنسبة 2.6% والزيوت الغذائية بنسبة 1.5%.

2. ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة 6.3% وهو ما يفسر بانتهاء التخفيضات الشتوية الموسمية والاستعداد للاحتفال بعيد الفطر وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 6.3% وأسعار الأحذية بنسبة 7.3% وأسعار مكملات الملابس المختلفة بنسبة 2.2%.
3. ارتفاع أسعار النقل بنسبة 1.4% العائد لارتفاع مصاريف استعمال السيارات بنسبة 2.5% بسبب التعديل الأخير في أسعار المحروقات.

✓ ارتفعت نسبة التضخم عند الاستهلاك إلى 7.5% خلال شهر مارس مقارنة بنفس الشهر من سنة 2021. وهو ما يفسر بـ:

- ارتفاع نسق زيادة أسعار الملابس والأحذية من 9.8% إلى 10.1%.
- ارتفاع نسق زيادة أسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية من 6.1% إلى 7.4%.
- ارتفاع نسق زيادة أسعار مواد وخدمات النقل من 5.9% إلى 6.7%.

باحتساب الانزلاق السنوي، شهد شهر أفريل 2022:

1. ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 8.7% بسبب الزيادة في أسعار البيض بنسبة 20.4% وأسعار الزيوت بالغذائية بنسبة 20.4% وأسعار الأسماك بنسبة 19.5% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 12% وأسعار الدواجن بنسبة 9% وأسعار مشتقات الحبوب بنسبة 9.1%. في المقابل تراجعت أسعار لحم الضأن بنسبة 6.6%.
2. ارتفاع أسعار المواد المصنعة بنسبة 9.3% والذي يفسر بارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة 11.2% وأسعار مواد التنظيف بنسبة 6.4% وأسعار الملابس والأحذية بنسبة 10.1%.
3. ارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.8% وهو عائد لارتفاع أسعار خدمات الصحة بنسبة 3.4% وأسعار الإيجارات بنسبة 4.5% وأسعار خدمات المطاعم والمقاهي والنزل بنسبة 7.2%.

بالنسبة لأسعار المواد الحرة والمواد المؤطرة فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 7.8% و6.7% على التوالي مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة قد بلغت 10.2% مقابل 1.2% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

تمثل المواد المؤطرة فقط ثلث سلة الاستهلاك المعتمدة وهو ما يجعل نسبة التضخم الحالية لا تعكس الاضطرابات الكبيرة كالتي شهدها الاستهلاك والعرض خلال أزمة الكوفيد مثلا.

سعر برميل النفط

من المنتظر أن يبلغ سعر البرميل لكامل سنة 2022 معدل 75 دولارا حسب قانون المالية .2022

المصدر: Reuters / Direction Générale de l'Energie et du Climat

انخفض سعر برميل النفط "برنت" من 117.25 دولار خلال شهر مارس 2022 إلى 104.58 دولار خلال شهر أفريل.

سعر صرف الدينار بالعملات الأجنبية

المصدر: البنك المركزي التونسي

شهد سعر صرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية إذ ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بـ 1.0% وانخفضت مقارنة بالدولار بـ (-2.1%) خلال شهر أفريل مقارنة بشهر مارس 2022.

أما مقارنة بأفريل 2021، فقد ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة 1.4% وانخفضت مقارنة بالدولار بنسبة (-9.3%).

نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي

المصدر: البنك المركزي التونسي

ارتفعت نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي لتبلغ 7% بعد أن كانت تتراوح بين 4.25% و7.75% بين سنتي 2017 و2022 نظرا لسياسة الحكومات الرامية إلى الترفيع في نسبة الفائدة مقارنة بنسبة التضخم وذلك للتحفيز على الادخار وللمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإنعاش الاستثمار واستعادة وتيرة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتفاعلا مع توصيات صندوق النقد الدولي. في حين أنه كان من الأجدر التخفيض الهام في نسبة الفائدة المديرية على غرار ما تم القيام به في المملكة المغربية وذلك لتخفيض الضغط على المؤسسات والأسر (ménages) ولتشجيع المؤسسات على الولوج إلى الاقتراض من البنوك بنسب فائدة لا تثقل كاهلها.

الميزان التجاري

من المتوقع تتطور صادرات السلع بنسبة 9.3% والواردات بنسبة 9.9% حسب قانون المالية 2021.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

✓ ارتفعت قيمة **الصادرات** خلال فيفري 2022 بنسبة 4.6% إثر التراجع المسجل خلال شهر مارس 2022.

يعود هذا التحسن أساسا لارتفاع صادرات قطاع الطاقة بنسبة 66.5% لتبلغ مستوى قياسيا قدر بـ 568.6 م د، وصادرات الفلاحة والمواد الغذائية بنسبة 12.9% وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 123.7% وصادرات النسيج والملابس والجلد بنسبة 3.6% مقابل تراجع صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة -11.2%.

على الصعيد الجغرافي شهدت صادرات فيفري 2022 انخفاضا مع الاتحاد الأوروبي بـ -0.9% كإيطاليا بـ -18.9% وألمانيا بـ -16.8% مقابل ارتفاع الصادرات نحو المملكة المتحدة مدفوعة بصادرات المنتجات الطاقية 374.8%.

✓ ارتفعت قيمة **الواردات** خلال فيفري 2022 بنسبة 6.2% مقارنة بفيفري 2021.

يعود هذا التراجع بالأساس إلى ارتفاع المسجل لواردات المنتجات الغذائية بنسبة 98% والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بـ 1.7% ومواد التجهيز بنسبة 2.4% مقابل انخفاض واردات المواد الاستهلاكية بـ -6.6% ومنتجات الطاقة بـ 2.2%.

كما شهدت واردات سنة 2021 ارتفاعا مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بـ 17.7% كإيطاليا بـ 39.4% وألمانيا بـ 27.5% وإسبانيا بـ 38.6% مقابل انخفاض الواردات مع فرنسا بـ -6% ودول اتحاد المغرب العربي بـ -33.1% وروسيا بـ -43.1%.

العجز التجاري

أدى تطور الصادرات بـ 24.6% والواردات بـ 30.3% خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 لارتفاع العجز التجاري من -420.7 4 م د لـ 622.3 6 م د.

جملة موارد الدولة

من المنتظر أن ترتفع قيمة جملة موارد الدولة خلال سنة 2022 حسب قانون المالية 2022 لتبلغ 291 57 م د أي بزيادة 070.7 5 م د أو ما يقارب 15.1% مقارنة بسنة 2021.

بلغت جملة موارد الدولة 872.6 6 م د خلال شهر فيفري 2022.

انخفضت قيمة الموارد بـ 76.8 م د أو بـ (-76.8%) مقارنة بفيفري 2021.

المصدر: وزارة المالية

خلال فيفري 2022، ارتفعت قيمة مداخيل الميزانية بـ 10.4% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2021 لتبلغ 567.8 5 م د (**من المتوقع أن تبلغ 618 38 م د حسب قانون المالية لسنة 2022**).

موارد الاقتراض والخزينة 1 304.8 م د (**من المتوقع أن تبلغ 18 673 م د حسب قانون المالية 2022**).

سجلت الميزانية فائضا بلغ 46.2 م د في موفى شهر فيفري 2022 (**من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية -308 9 م د أو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية 2022**).

المداخيل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ 35091 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 15.4% مقارنة بسنة 2021 (نسبة الضغط الجملي تقدر بـ 25.4%).

المصدر: وزارة المالية

بلغت المداخيل الجبائية 309 5 م د خلال شهر فيفري 2022 أي بزيادة 474.4 م د (9.8%) مقارنة بفيفري 2021.

ارتفاع **العائدات الضريبية المباشرة** بـ 13 م د خلال شهر فيفري 2022 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2021، أي بنسبة 0.6% وهو ما يفسر بارتفاع عائدات الأداء على الدخل بـ 1.6% وعائدات الضريبة على الشركات البترولية بـ 0.8% مقابل انخفاض عائدات الضريبة على الشركات غير البترولية بـ -9.3%.

ارتفاع **عائدات الضريبة غير المباشرة** بـ 461.4 م د خلال شهر فيفري 2022 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2021، أي بنسبة 16.7%، حيث ارتفعت إيرادات المعاليم الديوانية بنسبة 40.3%، والأداء على القيمة المضافة بنسبة 15.7%، ومعلوم الاستهلاك بنسبة 12.5%، والأداءات والمعاليم المختلفة بنسبة 15.2%.

نسبة الإنجاز
20.0%
18.0%
16.0%
14.0%
12.0%
10.0%
8.0%
6.0%
4.0%
2.0%
0.0%
المداخيل الجبائية
14.3%
الأداء على الدخل
17.4%
المرتبات والأجور
18.1%
موارد أخرى
15.9%
الأداء على الشركات
6.5%
الشركات البترولية
9.4%
الشركات غير البترولية
5.3%

موارد الاقتراض

المصدر: وزارة المالية

من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 331 7 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 8.3% مقارنة بسنة 2021.

بلغت قيمة الاقتراض الداخلي 718.4 م د خلال فيفري 2022 (-59% مقارنة بفيفري 2021).

المصدر: وزارة المالية

من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 12 651.8 م د حسب قانون المالية 2022 أي زيادة تقدر بـ 71.9% مقارنة بسنة 2021.

بلغت قيمة الاقتراض الخارجي 1400.4 م د خلال فيفري 2022 (+308.4% مقارنة بفيفري 2021).

نفقات ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ هذه النفقات 43 241.8 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 9.1% مقارنة بـ 2021.

شهدت نفقات ميزانية الدولة خلال فيفري 2022 ارتفاعا بالمقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 بـ 364.8 م د لتبلغ 521.6 55 م د.

ارتفعت كلفة الأجور خلال هذا الشهر بـ 12.6 م د ونفقات التسيير بـ -106.2 م د، ونفقات التدخلات بـ 268.4 م د ونفقات الاستثمار بـ 85.9 م د ونفقات التمويل بـ 104.1 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

المصدر: وزارة المالية

نسبة الإنجاز
نفقات التمويل
21%
نفقات العمليات المالية
%0
نفقات الإستثمار
8.0%
نفقات التدخلات
6.0%
نفقات التسيير
5.1%
نفقات التأجير
16%
نفقات ميزانية الدولة
12.8%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%

الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 142 114 م د في موفى سنة 2022 مقابل 479.4 103 م د في موفى 2021 أي بزيادة 10.0%، نتيجة التمويل الصافي لعجز الميزانية و تأثير أسعار الصرف و ارتفاع الإيداعات بالخزينة العامة. وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2022 بـ 82.6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79.2% في موفى سنة 2021 و 85.6% مسجلة في موفى سنة 2020.

المصدر: وزارة المالية

بلغ حجم الدين العمومي 322.7 106 م د خلال فيفري 2022 (+10.49% مقارنة بفيفري 2021) .

من المتوقع أن يبلغ حجم الدين الخارجي 958 72 م د حسب قانون المالية 2022.

بلغت الديون الخارجية 416.2 63 م د خلال هذا الشهر.

من المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية 184 41 م د حسب قانون المالية 2022.

يبين الجدول التالي تأثير الزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الأورو أو الدولار و100 مليم في سعر صرف 1000 يان ياباني على حجم الدين العمومي:

	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الزيادة في حجم الدين العمومي بحساب المليون دينار	**12.7**	**8**	**3.7**

المصدر: وزارة المالية

ترتبط مخاطر القدرة على تحمل الديون الخارجية إلى حد كبير بتطور أسعار الصرف. كما يجب الالتزام بالإصلاحات التي تشمل تخفيض دعم الطاقة ، وزيادة كفاءة التحويلات الاجتماعية، واحتواء كلفة الأجور.